

مقتل مهاجرين حرقا يثقل السجل الحقوقي للحوثيين

صنعاء - سلّطت الانتقادات الحقوقية لجماعة الحوثي المسيطرة على عدد من المناطق اليمنية بسبب مقتل وإصابة العشرات من المهاجرين في حريق بمركز احتجاز في العاصمة صنعاء، ضغوطا كبيرة على الجماعة المدعومة من قبل المجتمع الدولي للمشاركة في عملية سياسية لإخراج البلد من حالة الحرب التي يعيشها منذ أكثر من ست سنوات.

وتضيف الحادثة التي تتهم عدّة جهات الحوثيين بالمسؤولية عنها نقطة سوداء أخرى إلى السجل الحقوقي المنقل للجماعة ذات الارتباط الواسع بإيران.

ودعا مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث الثلاثاء أمام مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق مستقل في الحريق الذي حدث في السابع من مارس الجاري وأدى إلى مقتل 43 مهاجرا إثيوبيا وإصابة أكثر من 170 آخرين من جنسيات أفريقية مختلفة.

ووجهت منظمة هيومن رايتس ووتش دعوة مماثلة لمحلة الحوثيين ومسؤولية الحريق. وقالت في بيان إن الحريق حدث بعد أن أطلقت قوات الأمن التابعة للحوثيين مقذوفات على مركز احتجاز المهاجرين في صنعاء.

وشددت على أنه "ينبغي أن يدرج فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن التابع للأمم المتحدة الحادثة في تحقيقاته الجارية في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد".

وأضافت "عاجلت مستشفيات صنعاء حروق المئات من المهاجرين الناجين معظمهم من الإثيوبيين الذين كانوا يحتجون على ظروفهم في المركز، وسط حضور أمني كثيف عرقل سعي الأيثار والوكالات الإنسانية للوصول إلى الجرحى".

ودعت جماعة الحوثي إلى السماح فوراً للفريق الإنساني بمساعدة المحتاجين إلى مساعدات طبية أو غيرها. ونقل البيان عن نادية هاردمان باحثة حقوق اللاجئين والمهاجرين في المنظمة قولها "يشكل استخدام الحوثيين المتهور للأسلحة والذي أدى إلى موت العشرات من المهاجرين الإثيوبيين احتراقاً تذكيراً مرّوعاً بالمخاطر المحدقة بالمهاجرين في اليمن الذي مرّفته الحرب".

ولم تنف الجماعة كما لم تؤكد الاتهامات الموجهة لقوات الأمن التابعة لها بالتسبب في الحريق، مكتفية بالقول إن التحقيقات جارية لمعرفة أسباب الحادث وملابساته.

ورغم أن اليمن يعيش ظروفاً بالغة الصعوبة، إلا أنه ما يزال جاذباً لآلاف من المهاجرين القادمين من بلدان شرق أفريقيا أملاً في العبور إلى السعودية بحثاً عن فرص عمل.

جهاز المخابرات العراقي مدار معركة جديدة بين الميليشيات ورئيس الوزراء

الجهاز بقيادته غير الموالية لإيران مصدر قلق دائم للميليشيات



البعد الأمني في شخصية الكاظمي يلهب خيال الميليشيات ويذكي هواجسها

المنافذ مع العراق وتكتفي حركة التجارة عبرها والتي هي في الأساس باتجاه واحد، إذ يستقبل العراق أطناناً من السلع منخفضة الجودة وكذلك ممنوعة والضارة.

ومنذ تسلّمه منصب رئيس الوزراء خلفاً لعادل عبدالمهدي الذي استقال تحت ضغط الشارع، صرف الكاظمي جزءاً من جهوده نحو إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية وترتيب أوضاعها حيث لم يتزدد في استبعاد قيادات معينة من قبل الأحزاب على أساس ولائها لها، وإعادة آخرين مهنيين كانت الأحزاب نفسها قد استبعدتها.

ويعتبر متابعون للشأن العراقي أن تركيز الكاظمي على المجال الأمني هو استغلال لنقاط قوته في مواجهة الميليشيات والحد من تسلطها على الدولة، إذ إن خبرته في قيادة جهاز المخابرات وفرت له خبرات واسعة بالمجال ومكّنته من ربط شبكة علاقات قد تساعده في تلك الواجهة.

الذي حدّ من تدخل الميليشيات في عملية تسيرها وحرمانها بالتالي من تحويل جزءاً من مداخلها المالية لمصلحتها كما حدّ من حركة التهريب النشطة عبر تلك المنافذ وخصوصاً في الاتّجاهين بين العراق وإيران.

وكثيراً ما حدّرت جهات عراقية ونواب البرلمان من أنّ المعابر والمنافذ الحدودية هي إحدى وسائل تمويل الميليشيات على حساب مصلحة الدولة، وأنّ التنافس عليها شرس إلى درجة الاقتتال في بعض الأحيان.

ويقول عراقيون إنّ قضية المنافذ التي تضغط إيران باستمرار على العراق لإبقائها مفتوحة في كل الظروف، تمثل نموذجاً للعلاقة غير المتكافئة بين بغداد وطهران، والتي تجعل الأخيرة مستفيدة، فيما الأولى تكتفي بتسديد الفاتورة من أمنها واقتصادها وسلامة بيئتها وصحة مواطنيها.

ومع اشتداد العقوبات الأميركية على إيران، ازداد هوس الأخيرة بفتح

ووصف الجهاز ضباطه بـ"الأوفياء لوطنهم في أي موقع يعملون فيه"، مؤكداً أنّ "الإجراء الإداري المشار إليه تم وفق هذه الرؤية الوطنية والمهنية وتلبية لطلب هيئة المنافذ الحدودية بالحاجة إلى مجموعة من العناصر لتدعيم عمل المنافذ مهنياً وأمنياً".

وانتقد تسريب خبر نقل المنتسبين معتبراً أنه "يتقاطع مع كل الأعراف والسياقات في التعاطي مع السرية والحساسية في عمل أجهزة المخابرات، حيث تقتصر الدول بأجهزة مخابراتها، وترفض الرّجّ بها في أي جدل سياسي وإعلامي".

وتعليقاً على قرار نقل المنتسبين الثلاثة من جهاز المخابرات إلى هيئة المنافذ، قالت مصادر عراقية إنّ الهدف الأساسي منه ليس استبعاد هؤلاء المنتسبين بل تدعيم عملية السيطرة على المنافذ الحدودية التي شرع فيها الكاظمي عندما أمر في أغسطس الماضي الجيش بالمشاركة في حمايتها الأمر

عدم ثقة الميليشيات الشيعية العراقية برئيس الوزراء مصطفى الكاظمي جعلها في حالة ارتياب دائم من قرارات حكومته حتى أنّ قراراً بنقل عدد من منتسبي جهاز المخابرات إلى هيئة المنافذ الحدودية أثار مخاوف تلك الميليشيات ودفعها إلى نسج سيناريوهات غريبة لتأويل ذلك القرار وإضفاء أبعاد سياسية عليه.

في تواتر اتهاماتهم للجهاز وقيادته بالتبعية للولايات المتحدة. وكثيراً ما تصل تلك الاتهامات حدّ "تخوين" الكاظمي، على غرار ما ذهبت إليه ميليشيا حزب الله العراقي من اتهامها له بالتواطؤ في عملية قتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب قائد الحشد الشعبي العراقي ابومهدي المهندس في غارة أميركية قرب مطار بغداد مطلع العام الماضي.

وقالت الكتائب في بيان نشرته في وقت سابق "إن كان هناك شك في ضلوع الكاظمي بقتل قادة النصر، فالمعلومات المتوافرة لدى أحد قادة الأجهزة الأمنية، تنفي ذلك الشك وتؤكد أنه متورط في ذلك، وأن تلك الجريمة التاريخية قد تمت بعلم إحدى الرئاسات الثلاث التي سهلت هذا العمل الجبان".

واعتبر الخزعلي قرار نقل 300 من منتسبي جهاز المخابرات إلى هيئة المنافذ الحدودية جزءاً ممّا سمّاه "مؤامرة تحاك ضد العراق"، مدّعياً امتلاكه "معلومات موثوقة" بشأن تسليم إدارة جهاز المخابرات العراقي إلى فريق أمني من دولة عربية.

وتساءل قائد العصابات في تغريدات على تويتر "هل وصل العراق إلى هذه الدرجة من الضعف حتى يستباح بهذه الطريقة؟" مستهجنًا "السكوت أو التهاون إزاء هذا الموضوع".

وردّ جهاز المخابرات على الخزعلي ببيان قال فيه إنّ فئات سياسية وإعلامية تتعمد الإساءة إلى "سمعة الجهاز والنيل من كرامة ووطنية ضباطه ومنتسبيه".

كما أعرب عن استغرابه لمثل هذه التصريحات التي "تتجاوز كل السياقات الطبيعية للتعاطي مع حساسية الجهاز وطبيعة عمله، ناهيك عن الطعن في انتمائه الوطني، على خلفية إجراءات إدارية اعتيادية مثل نقل مجموعة من منتسبيه إلى مؤسسة أخرى".

كما أسف "لاضطرابه إلى الرّد والتوضيح على مثل هذه الاتهامات الطالمة من بعض الفئات السياسية والإعلامية والمستندة إلى معلومات خاطئة تماماً".

بغداد - فتحت الميليشيات الشيعية "معركة" جديدة ضدّ رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مدارها جهاز المخابرات الذي تخشى تلك الميليشيات ذات الارتباط الوثيق بالحرس الثوري الإيراني أن يتحوّل إلى رأس حربية ضدها وأداة أساسية لمواجهة تقوّلها وضبط سلاحها المنفصل من رقابة الدولة. وصّب قيس الخزعلي قائد ميليشيا عصائب أهل الحق إحدى أكثر الميليشيات الشيعية العراقية شراسة، جاماً غضبه على الكاظمي بعد قرار جهاز المخابرات نقل بضعة مئات من منتسبيه إلى هيئة المنافذ الحدودية.

وقالت مصادر عراقية إنّ ماتسبب غضب الميليشيات والأحزاب الشيعية من الخطوة هو اعتبارها جزءاً من عملية "تنقية" جهاز المخابرات من العناصر المشكوك في ولائها للكاظمي الذي يترأس الجهاز منذ سنة 2016 حيث تكوّنت له خبرة واسعة بشؤونهم وكانت له بصمات على تركيبته الحالية.

تركيز الكاظمي على المجال الأمني هو استغلال لنقاط قوته في مواجهة الميليشيات والحدّ من تسلّطها على الدولة

لكنّ البعض رأى أنّ القرار بدعم عملية السيطرة على المنافذ الحدودية التي شرع فيها رئيس الوزراء منذ الصيف الماضي بهدف الحدّ من سيطرة الميليشيات عليها واستغلالها مواردها المالية واتخاذها بوابة لمختلف أنواع التهريب.

وعلى وجه العموم لا ينظر حلفاء إيران في العراق بعين الارتياح إلى وجود جهاز المخابرات تحت إمرة الكاظمي غير المنتمي إلى معسكر الموالية لإيران الأمر الذي قد يكون حدّ من إمكانية اختراق الجهاز والتحكّم فيه كما هي الحال بالنسبة إلى الكثير من المؤسسات الأخرى، وينعكس ذلك

تكتيك حكومي كويتي في إدارة المعركة مع البرلمان: قبضة القانون ضد سيف الاستجابات

وتؤشّر الإجراءات الحكومية ضد النواب إلى انطلاق حلقة جديدة من الصراع بين السلطين تبدو فيها الحكومة قد عقدت العزم على مواجهة وعدم الاستسلام واستخدام مختلف الأوراق المتاحة لتجنّب متوالية الاستقالة وإعادة التشكيل في ظل ظروف صحية واقتصادية معقدة.

ملاحق حلقة جديدة من الصراع بين السلطين تبدو الحكومة خلالها وقد عقدت العزم على مواجهة وعدم الاستسلام

وكان أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح قد دعا مؤخرًا بمناسبة أداء الوزراء لليمين الدستورية أمام "السلطين التشريعية والتفذيذية إلى التعاون البناء".

ويتمتع أعضاء البرلمان الكويتي الذي ينتخب أعضاؤه لولاية مدتها أربع سنوات بسلطات تشريعية واسعة ويشهد مناقشات حادة كثيراً ما كانت تتحوّل إلى أزمة سياسية تطيح بالحكومة والبرلمان ليعاد تشكيلها من جديد.

مشاركة في الاستجواب الذي أدى إلى استقالة حكومة الشيخ صباح الخالد السابقة التي لم يمضِ آنذاك على تشكيلها أكثر من شهر واحد. لكنّ معنوا قانونياً في صفة عضويته بالبرلمان أدى إلى إبطالها من قبل المحكمة الدستورية بناءً على طعن تقدم به مواطنان واستندت فيه إلى صدور حكم قضائي سابق بحقه في قضية إساءة للذات الأميرية وهو ما يمنع من الترشح للانتخابات البرلمانية.

وسرعان ما أخذت قضية الداهوم أبعاداً سياسية تجاوزت إطارها القانوني في ظلّ حالة التضامن الواسعة مع النائب من قبل عدد كبير من نواب البرلمان والتيارات السياسية التي ينتمون إليها. وأعلن فلاح بن جامع شيخ قبيلة العوازم التي ينتمي إليها الداهوم عن مقاطعة الانتخابات التكميلية التي ستجرى لسدّ شغور مقعد النائب المسقطه عضويته، بينما عبّر نواب في البرلمان عن امتعاضهم من قرار حجز النواب الذين حقق معهم النيابة بسبب مشاركتهم في الندوة، معتبرين أنّ ذلك يصبّ في اتجاه التصعيد. كما أعلن النائب صالح الشلاحي نيته استجواب وزير الداخلية الشيخ فامر العلي في أول جلسة يعقدها البرلمان ما لم يسحب الدعوى ضد المشاركين في ندوة الداهوم.

وخلال الفترة القصيرة التي مضت من عمر البرلمان الذي انتخب في ديسمبر الماضي برز الداهوم كأحد أعلى الأصوات معارضة للحكومة وسياساتها، وكان

وزارة الداخلية بإحالة جميع النواب الذين احتفلوا بفوزهم بالمقاعد النيابية وطالبت بالتحقيق معهم.

وأشار المصدر إلى أنّ التحقيق سيضم 38 نائباً حالياً بمجلس الأمة، وأنّ النيابة ستطلب رفع الحصانة عنهم للتمكن من مؤلهم أمام القضاء وأخذ الإجراءات بحقهم بتهمة مخالفتهم الاشتراطات الصحية وعدم التزامهم بالتباعد الاجتماعي مما يُعتقد أنه ساهم في انتشار أكثر لغابروس كورونا.

وتظهر من خلال تلك الإجراءات القانونية والقضائية المتخذة ضدّ نواب في البرلمان الكويتي والتي جاءت دفعة واحدة بعد تشكيل حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح ملاحق أسلوب جديد في المواجهة مع مجلس الأمة الذي تغلب المعارضة على تركيبته يقوم على مواجهة سيف الاستجابات النيابية المسلط على الحكومة بقبضة القانون والقضاء، حيث تبين أنّه بالإمكان دائماً إيجاد نقاط ضعف ومخالفات للقوانين يمكن النفاذ منها لمحاسبة النواب وصولاً إلى الإطاحة بهم على غرار ما حدث مع الداهوم.

وخلال الفترة القصيرة التي مضت من عمر البرلمان الذي انتخب في ديسمبر الماضي برز الداهوم كأحد أعلى الأصوات معارضة للحكومة وسياساتها، وكان

في تطبيق القوانين"، في إشارة إلى أنّ المسألة الصارمة بشأن مخالفة إجراءات مواجهة كورونا لم تطبق على أشخاص آخرين خلفوا تلك الإجراءات بحسب مبدئي الاستجواب.

وقالت صحيفة القبس الكويتية نقلاً عن مصدر وصدفته بالاطلاع إنّ النيابة العامة استلمت رسمياً ملفاً من



الندوة التي أفاضت الكأس

وخلال الأيام الماضية شكّلت إحالة المشاركين في الندوة التي نظمها الداهوم قبل أن تسقط المحكمة الدستورية عضويته في البرلمان مادة خلاف حكومي برلماني جديد عندما قرّر الداهوم بالتعاون مع النائب محمد المطير تقديم استجواب لرئيس مجلس الوزراء من محور واحد وهو "الانتقائية

الكويت - قطعت العلاقة المتوتّرة بين الحكومة الكويتية المشكّلة حديثاً ومجلس الأمة (البرلمان) خطوة جديدة نحو التصعيد وذلك بقرار وزارة الداخلية إحالة نواب تتهمة بمخالفة الإجراءات الاحترازية المتخذة للحدّ من انتشار فيروس كورونا إلى النيابة العامة للتحقيق معهم، بينما قرّرت النيابة حجز نواب شاركوا في ندوة نظمها النائب السابق بدر الداهوم لاستكمال التحقيق معهم بشأن ارتكابهم المخالفة ذاتها.

ومن بين النواب المحالين على النيابة ممن لا ينتمون للمعارضة رئيس المجلس سرزوق الغانم، لكن نواباً اعتبروا أنّ الهدف من القرار إضفاء المشروعية على مسالة المشاركين في الندوة المذكورة ونفي تهمة الانتقائية في تطبيق القانون التي وُجّهت على الفور إلى الحكومة. وقال الغانم في مؤتمر صحافي " تمّ إبلاغي بتحويلي إلى النيابة العامة على خلفية بعض التجمعات والاحتفالات التي تمت بعد إعلان نتائج الانتخابات. وسأكون أول من يمتثل".

وأضاف "للأمانة كانت تجمعات خالفت الإجراءات الصحية وأؤكد امتثالي التام، وسأكون أول من يحضر إلى النيابة وأول من يطلب رفع الحصانة عني، لأنّك أنتم في دولة دستور وقانون وأنه لا كبير فوق القانون".